**التخطيط وبُعد النظر**

**اللواء د. أمين صليبا**

نشرت احدى الصحف بتاريخ 14\12\2016 مقالة تتعلق بالمبالغ التي تدفعها الدولة اللبنانية، كبدل إيجارات لوزاراتها وإداراتها في مختلف المناطق اللبنانية، والتي بلغت 98 مليار ليرة لبنانية،بالأضافة الى مئة مليار أخرى تتكبدها البلديات والمؤوسسات العامة والصناديق والى ما هنالك من تسميات وجدت فقط لتنفيع المقربين أكثر مما تُعطي من ايرادات للمال العام. هذا الرقم الذي لامس المئة مليون عام 2015 كان فقط 68 مليار ل.ل. عام 2005. أرقام قد لا يتوقف عندها المواطن العادي،كونه لا تشكل لديه أي درجة من الأهمية،حيث يقول لنفسه، الدولة هي المسؤولة عن إدارة شؤونها وكل ما يتصل بعمل اداراتها. هنا نقول للمواطن أنك تشارك،بعدم مبالاتك هذه في هدر المال العام، لأنه من واجبك أن تسأل من انتخبت لتمثيلك في البرلمان، حيث أن هذا البرلمان يُشكّل في الأنظمة البرلمانية،عصب الحياة الديمقراطية لا سيما لجهة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. أين هو هذا البرلمان الذي لا يُعير مسألة المالية العامة أي أهتمام،وهل يُعقل أنه مع نهاية كل سنة يذهب من المال العام مئتي مليار ل.ل كبدل ايجارات. والحبل على الجرار لجهة تصاعد الأرقام عملاً بقانون الإيجارات الجديد.تُرى ألا يتوجب علينا أن ندق الناقوس ونسأل المسؤولين، لماذا هذا السكوت المريب عن حجم مبلغ الايجارات الذي تدفعه الدولة لأصحاب العقارات المستأجرة؟.

كفى كفى تنفيع المحاسيب على حساب المال العام، لأن هذه المبالغ الخيالية من شأنها،تحميل كل من هم في سدة المسؤولية ومن سنوات سابقة مسؤولية هدر المال العام، وهنا أود أن أسمي الأشياء بأسمائها، متخذا من طرابلس المثال الحي لكي تتحرك مفاهيم التخطيط وبعد النظر لدى المسؤولين إن في بيروت أو في الشمال، وذلك انطلاقاً من ان مبلغ المدفوع كبدل ايجارات في الشمال هو 96 مليار عن العام 2015. لقد أخلي قصر العدل القديم منذ عدة أشهر وانتقلت دوائر العدل الى القصر الجديد، الذي يليق بطرابلس وشمال لبنان. وبشغور القصر القديم والذي هو بناء غير صالح بالمطلق لا سيما الطبقة الثانية منه، على المعنيين بطرابلس أن يبادروا الى وضع تصميم لبناء جديد مكان قصر العدل، كناية عن برج وفق العلو المسموح به في تلك المحلة،لكي يضم كافة مصالح الدولة ومؤسساتها، والتي تشغل أبنية مستأجرة ضمن مدينة طرابلس ( مساحة – تعاونية موظفي الدولة – مالية – مصالح مستقلة – مخافر درك - الى ما هنالك....) على ان يكون هذا المبنى يتضمن 5 طبقات تحت الأرض،لإستيعاب سيارات الموظفين واصحاب المعاملات. ان مثل هذه المبادرة، الجاهزة للتنفيذ بسبب أخلاء المبنى، من شأنها أن تقدم الأنموذج الحي، لكيفية ما يجب على الدولة المباشرة به على كل الأراضي اللبنانية لا سيما مدينة بيروت، وذلك حرصاً على المال العام، وتأميناً لسرعة خدمة المواطن، والتخفيف عنه لجهة الانتقال من مبنى الى آخر ضمن مدينة طرابلس لانجاز معاملاته. هذا الطرح قد لا يعجب أصحاب الأبنية المؤجرة للدولة، ولا مرجعياتهم السياسية، لكن مصلحة الدولة وتسهيل الخدمات للمواطنين يجب أن تتقدم على المصالح الخاصة. وجميعنا كشماليين نُدرك كيف ستكون الحال في طرابلس بعد عدة سنوات، بحيث لن يتمكن صاحب المعاملة من أنجاز معاملاته، وذلك بسبب ما هو متوقع عما سيؤول اليه وضع التنقل ضمن مدينة طرابلس. هذا الطرح ربما يساعد على توعية المسؤولين في لبنان، وحثهم على تعميم انشاءات مماثلة تكون ملكيتها للدولة، لكي تتمكن من توظيف المال الذي تمّ توفيره في المشاريع الانمائية في مختلف المناطق اللبنانية.

أختم بالقول هل يجوز لمالك البناء المستأجر والمشغول من قبل ديوان المحاسبة في مدينة بيروت، أن يستفيد من بدل ايجار سنوي قدره 1,160 (مليار وماية وستون مليار ل.ل.) أي ما معدله خمسة ملايين دولار أميركي شهرياً!! يا جماعة ارحموا الناس،وأجعلوا الأموال المجباة منهم، في خدمتهم اجتماعياً وصحياً وتربوياً. كذلك الأمر ينسحب على مبنى التفتيش المركزي (ايجاره السنوي 1,118 مليار وماية وثمانية عشر ل.ل.). ان صحوة المسؤولين هي مطلب جوهري لكي يدركون ان هدر المال العام في صرف بدل ايجارات لأبنية، يجب أن يتوقف، لأنه بأمكان الدولة ان تستحدث بدلاً عن الأبنية المستأجرة، وهذا التصور يجب ان يكون من أولويات الأصلاح المرجو من هذا العهد الجديد، لأن بدلات الايجارات لا يمكن ان تتحملها أي دولة تتجاوز مداخيلها عشرات المرات من مدخول لبنان، فكم بالحري بلبنان المديون بمبالغ تلامس 80 مليار دولار أميركي.

أرحموا الناس وخططوا لما فيه خير مستقبله وللتخفيف عن كاهله مما تفرضون عليه من ضرائب ورسوم غير مباشرة، وما أكثرها، حيث يدفعها المواطن صاغراً، لا حول له ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم.